قطر تعيد تفعيل الورقة «الحقوقية» لاستئناف حملتها على البحرين الحذرة في التصالح معها

تراشق يقطع هدوء ما بعد قمة العلا ويرسم مسارا مختلفا للمصالحة بين المنامة والدوحة

تؤشّر حملة تشنّها قطر على مملكة البحرين باستخدام ذراعها الإعلامية قناة الجزيرة الفضائية باستخدام الورقة الحقوقية، على أنّ المصالحة التي أرستها قمّة العلا الخليجية بين قطر ومجموعة الدول التي كانت قد قاطعتها منذ سنة 2017 لا تسير بنفس السلاسة على المسار القطري – البحريني، ما يدفع الدوحة إلى العودة إلى أسلوبها المعهود في شنّ الحملات على المنامة.

المنامة - ردّت وزارة الداخلية البحرينية بشدة على تقرير أوردته قناة الجزيرة القطرية عن وضع الأطفال في مركز رعاية الأحداث بالبحرين. وقالت إنّ نزلاء المركز الإصلاحي يتمتّعون برعاية حقوقية لا تتوفّر في قطر نفسها، معتبرة أنّ ما أوردته القناة مجرّد ادّعاءات ضمن "الحملة التحريضية الممنهجة للقناة المذكورة ضد مملكة البحرين وشعبها".

ويرسم رد الوزارة مسارا مختلفا لاحتمالات المصالحة بين المنامة والدوحة عن ذلك الذي تحاول قطر رسمه مع السعودية، ويفتح المجال لمواجهة متجددة بعد هدوء نسبي أعقب قمة العلا الخليجية.

ويبدو أنّ الجزيرة ومن ورائها قطر كانتا تحاولان التقاط انتقادات غربية لأوضاع السجون في البحرين، واستخدامها في تسليط ضغوط على المملكة التي أبدت حذرا في السير بمسار المصالحة دون ضمانات واضحة.

> الحملة القطرية الجديدة على البحرين توظّف التركيز الاستثنائي من قبل دوائر غربية على أوضاع السجناء في المملكة

وتم خلال الفترة الأخيرة رصد حالة استثنائية من تسليط الأضواء على المؤسسات العقابية البحرينية من خلال سيل من الانتقادات تراوحت بين التشكيك في إجراءات التوقي من انتشار وباء كورونا داخلها وطريقة معاملة المقيمين فيها.

وقد استدعت انتقادات أوروبية وجّهت لحكومة البحرين بشأن وضع السجون في المملكة ردا من مجلسي الشورى والنواب البحرينيين، إضافة إلى توضيحات وزارة الداخلية.

وكذّبت الداخلية البحرينية ما ذكرته القناة القطرية بشأن توقيع أعضاء بمجلس العموم البريطاني عريضة تندد بالإساءة لأطفال بحرينيين محتجزين، مشيرة إلى خلوّ تقرير الجزيرة من أسماء هؤلاء النواب البريطانيين أو شكل الوثيقة المذكورة.

وقالت في منشور أوردته وكالة الأنباء البحرينية "إنّ الواقع الميداني يؤكّد أن النزلاء في الفئة العمرية من 15 حتى 18 عاما، يقضون عقوباتهم المحكوم بها في مركز إصلاحي خاص، ولا يُسمح لهم بالاختلاط بأي حال مع الفئات العمرية الأخرى، كما أن مركز رعاية الأحداث، والذي يتضمن الفئة الأقل من 14 عاما، وتشرف عليه الإدارة العامة للشرطة النسائية، ليس به سوى 8 أشخاص محكومين في قضايا انحراف وما شابه ويخضعون لإجراءات قانونية ورعاية حقوقية ليس لها مثيل في الدولة التي ترعى القناة المذكورة"، في إشارة إلى قطر.

كما اتّهمت الجزيرة بشنّ حملة على البحرين من خلال الإساءة إلى المكتسبات الوطنية التي حققتها المملكة.

وذكرت في منشورها أنّ إقامة الأطفال في المؤسسات الإصلاحية والعقابية تضبطه قوانين واضحة مشيرة إلى قانون العدالة الإصلاحية للأطفال الذي "يشكل إحدى علامات الرعاية والحماية من سوء المعاملة حيث قضى برفع سن الطفل إلى 18 سنة تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كما أنه لا مسؤولية جنائية على من هم دون 15 سنة، وتتخذ بحقهم تدابير احترازية، فضلا عن إنشاء اللجنة القضائية للطفولة والتي تنظر في حالات تعرض الطفل ما دون 15 سنة للخطر أو سوء المعاملة. كما يتضمن القانون إنشاء لجنة قضائية تختصّ بالنظر في طلبات استبدال العقوبات المقضي بها قبل نفاذ هذا القانون للأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة، وإنشاء محاكم العدالة الإصلاحية للطفل بحسب نوع الجريمة المرتكبة للطفل المتهم وعمره يتراوح بين 15 و18 سنة".

وشدّدت الداخلية البحرينية في ختام المنشور على أنّ "هذه الحملات المنهجة التي تتعرض لها مملكة البحرين لن تزيدنا إلا إصرارا على إنفاذ القانون واتخاذ الإجراءات القانونية الهادفة لتعزيز الأمن وحماية السلامة العامة".

كذلك ردّت الوزارة على ما ورد على ألسنة نواب أوروبيين بشأن تعرّض السجناء في البحرين لخطر وباء كورونا، مؤكّدة في توضيح منفصل أن "الإجراءات الاحترازية والتدابير التي تم تطبيقها في مركز الإصلاح والتأهيل (سجن جو) وبشكل استباقي منذ ما يزيد عن عام كانت فعالة في التعامل مع الموقف حيث تم التعامل مع حالات محدودة (من الإصابة بالوباء) ولاحقا تم نقلها لتلقي الرعاية في أحد المراكز الطبية المخصصة للحجر الاحترازي".

كما أكدت مواصلة الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المطابقة للمعايير والتي تم إقرارها من قبل فريق البحرين الطبي وذلك للتعامل مع أي حالات مستجدة، داعية أعضاء البرلمان الأوروبي إلى ضرورة الالتفات إلى الآلاف من الحالات المصابة بفايروس كورونا ومن بينهم أطفال في سجون دول الاتحاد.

ومن جهتها أيدت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى البحريني رد الوزارة على البرلمانيين الأوروبيين، داعية أعضاء البرلمان الأوروبي إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي لمملكة البحرين.

وأشارت إلى أنّ الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية والرعاية الطبية والالتزام بشروط الصحة والسلامة وفقا للمعايير الدولية التي اتخذتها وزارة الداخلية منذ ما يزيد عن عام وشملت بها جميع السجناء كانت فعالة في التعامل مع الموقف.

وأوضحت اللجنة أنها قامت بزيارة ميدانية مباشرة إلى المركز والوقوف على الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية ووجدت الرعاية التامة المطابقة للمعايير والتي تم إقرارها من قبل فريق البحرين الطبي وذلك للتعامل مع أي حالات مستجدة بالإصابة بكورونا بين السجناء.

وأهابت اللجنة بأعضاء البرلمان الأوروبي ضرورة التواصل مع أعضاء المجلس النيابي واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية "دون الانسياق خلف مغالطات ومعلومات مضللة من جهات مسيئة دأبت على بث الشائعات والأخبار غير الصحيحة".

ومنذ اندلاع أحداث الربيع العربي في مطلع العشرية الماضية، وجّهت مملكة البحرين اتهامات متكرّرة لقطر بالتدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة زعزعة استقرارها، وذلك استنادا لتواصل شخصيات قيادية قطرية مع المعارضة الشيعية التي كانت حينذاك تقود محاولة تفجير انتفاضة ضدّ النظام في المملكة على غرار ما حدث في بلدان عربية أخرى.

ورغم أن مسار المصالحة الذي أطلقته قمّة العلا الخليجية التي احتضنتها المملكة العربية السعودية شمل جميع الدول الأربع التي كانت تقاطع قطر بما فيها مملكة البحرين، إلاّ أن الفتور بدا واضحا على تطور العلاقة القطرية البحرينية قياسا بالتحسّن السريع في العلاقة بين الرياض والدوحة. وجاء التراشق الأخير حول وضع السجون في البحرين ليؤشّر على إمكانية الانتقال مجدّدا من وضع "المصالحة الباردة" بين البحرين وقطر إلى وضع المواجهة السياسية والدبلوماسية الصريحة بينهما.

قطر لم تكن بعيدة عن اضطرابات البحرين مطلع العشرية الماضية

محتجو الناصرية يحبطون محاولة التيار الصدري اختراق حراكهم

الناصرية (العراق) - كثّف التيار الصدري الذي يقوده رجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر محاولاته لاختراق الحراك الاحتجاجي القوي في محافظة ذي قار بجنوب البلاد، بعد أن تحوّل الحراك إلى حامل سياسي لقوى شبابية ترفع شعار التغيير الشامل ويُتوقّع أن تكون مشاركتها في الانتخابات القادمة عاملا مؤثّرا في نتائجها في حال جرت وفق ما هو مأمول من شفافية وسلامة من التلاعب والتزوير.

ويأمل الصدر الطامح للفوز في الانتخابات القادمة والحصول على حق تشكيل الحكومة في استمالة جمهور المحتجّين في الناصرية مركز ذي قار التي أصبحت مركزا لمناهضة الأحزاب والقوى الشيعية التي شاركت بدرجات مختلفة في حكم العراق خلال فترة ما بعد سنة 2003 بما في ذلك التيار الصدري وحزب الدعوة الإسلامية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، إضافة إلى أحزاب أخرى وميليشيات مسلّحة مرتبطة بها.

وتجلّى ذلك بوضوح خلال انتفاضة أكتوبر 2019 وما بعدها والتي قام محتجو الناصرية خلالها بمداهمة وإحراق مقّرات تلك الأحزاب والميليشيات ورفع شعارات مضادّة لقادتها.

ولا تبدو طريق زعيم التيار الصدري سالكة في الناصرية، وذلك بسبب انخراطه السابق في قمع انتفاضة أكتوبر من خلال ميليشيا كان قد شكّلها للغرض تحت مسمّى "القبعات الزرقاء" وشارك عناصرها في عمليات اقتحام ساحات التظاهر والاعتصام وممارسة العنف ضد المحتجّين والمعتصمين داخلها.

ودخل محتجو الناصرية في عملية لي ذراع مع الصدر وتياره عكستها مواقع التواصل الاجتماعي وتجلّت بوضوح في حملة على تويتر أطلقها المحتجون تحت عنوان "ذي قار عراقية" ردّا على حملة مماثلة أطلقها الصدريون تحت عنوان "ذي قار صدرية".

وحفل هاشتاغ حملة المحتجين بصور وشعارات مناهضة للصدر وتياره وصلت في أحيان كثيرة إلى حدّ السخرية منه ومن فكره السياسي ومواقفه المتقلّبة.

وارتفعت درجة العداء بين أهالي الناصرية وأتباع التيار الصدري بشكل غير مسبوق منذ آخر نوفمبر الماضي عندما هاجم عناصر من التيار بالأسلحة النارية والهراوات المعتصمين بساحة الحبوبي في المدينة وأوقعوا في صفوفهم ستة قتلى.

وبارك التيار ذلك الهجوم على لسان المقرب من مقتدى الصدر صالح محمد العراقي الذي قال عبر تويتر "بالأمس أثبت عشاق آل الصدر انضباطهم وتنظيمهم الدقيق.. إلا أن الجوكرية (وهو مصطلح ابتكرته الميليشيات التابعة لإيران لوصف المتظاهرين المستقلين) في الناصرية الفيحاء أبوا إلا التعامل مع الوضع وفق أجندات خارجية مشبوهة أدت إلى تفاقم الوضع لولا رجالات الناصرية الفيحاء الذين أبوا إلا أن ترجع محافظتهم إلى أهلها وإلى رونقها الأول".

كما كرّر محاولة التيار الصدري نسبة نفسه لـ"التشرينيين" في إشارة إلى "انتفاضة تشرين" قائلا "أتمنى من المتظاهرين التشرينيين عدم الانجرار خلف شهوات الجوكرية فنحن والتشرينيون في خانة الإصلاح ما داموا لا يدعمون الشغب والأعمال الإرهابية".

وعانت محافظة ذي قار على غرار باقي محافظات العراق طيلة الـ18 سنة الماضية من حكم الأحزاب الدينية في العراق من أوضاع اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، ما جعل موجة الاحتجاجات هناك تأخذ مدى استثنائيا وتستعصي على كل محاولات السلطة لإنهائها.

وخرجت مجموعات من أهالي المحافظة، الخميس، مجدّدا إلى الشارع وأغلقت الطريق الرئيسي بين الناصرية والعاصمة بغداد لمطالبة الإدارة المحلية والحكومة الاتحادية بإيجاد حل سريع لمشكلة نقص الخدمات وخصوصا الكهرباء.

> طريق مقتدى الصدر ليست سالكة في الناصرية التي سبق للميليشيا التابعة له أن قمعت محتجّيها وقتلت عددا منهم

وتفصل العراق عن موعد الانتخابات المبكّرة المقرّرة لشهر أكتوبر القادم حوالي خمسة أشهر سيمتد أغلبها على فترة الصيف الذي تبلغ فيه الحرارة في البلاد وخصوصا مناطق الجنوب معدّلات عالية ما يضاعف الحاجة إلى الكهرباء.

وكثيرا ما كان نقص الكهرباء سببا مباشرا لاحتجاجات عارمة في العراق، ما يرشّح صائفة السنة الحالية لأن تشهد احتجاجات كثيرة خصوصا وأن الحكومة العراقية واجهت صعوبات في تحسين خدمة تزويد السكان بالطاقة الكهربائية.

الناصرية لا يستهويها اللعب على الرموز الدينية

أوضاع منذرة بانفجار شعبي في جنوب اليمن

عدن - تتواصل منذ أيام في مدينة عدن بجنوب اليمن احتجاجات شعبية غاضبة من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المدينة التي تتخذ منها الحكومة اليمنية عاصمة مؤقتة.

وتشهد مناطق جنوب البلاد غير الخاضعة للمتمرّدين أوضاعا معيشية صعبة وتردّيا شديدا في الخدمات. وازداد الوضع تعقيدا مع انتشار وباء كورونا في ظل نقص شديد في وسائل مقاومته.

وشهدت عدن على مدار الأسبوع الجاري سلسلة من التظاهرات الليلية قام المحتجّون خلالها بإشعال الإطارات في الطرق ورفع شعارات مطالبة بتحسين الخدمات.

وأوقد شرارة تلك الاحتجاجات الانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائي لمدد وصلت إلى 15 ساعة انقطاع متواصلة مقابل ساعة تشغيل واحدة.

وبينما دخلت تلك الاحتجاجات مجال المزايدة السياسية في ظل تراشق بالتهم بين الأطراف المشاركة في حكومة المناصفة برئاسة معين عبدالملك بشأن المسؤولية عن سوء الأوضاع في اليمن، سوّى المحتجون بين الشرعية اليمنية بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي الشريك في الحكومة، كما لم يستثنوا من غضبهم التحالف العسكري الذي تقوده السعودية دعما للشرعية ضد الحوثيين.